مشروع بيان

جمهورية مصر العربية

امام اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة

في دورتها رقم سبعين

بشأن البند رقم ١٠٨ المعنى بتدابير مكافحة الإرهاب الدولي

السيد الرئيس،

استهل بياني بتهنئتكم على انتخابكم كرئيس للجنة السادسة وكلنا ثقة في قدرتكم على حسن إدارة اعمال اللجنة من واقع خبرتكم العريضة، وأهنئ كذا باقي أعضاء مكتب اللجنة لانتخابهم خلال الدورة الحالية للجمعية العامة متمنيا لكم التوفيق، ومؤكداً على دعم مصر لكم في مهمتكم لتحقيق التقدم المنشود. واهنئ كذلك المدير الجديد لقسم تدوين القانون الدولي. وأن مصر تعلن تأييدها لبيان وفد إيران نيابة عن حركة عدم الانحياز وبيان وفد المملكة العربية السعودية نيابة عن مجموعة الدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي وبيان وفد جنوب افريقيا نيابة عن الدول أعضاء المجموعة الافريقية.

السيد الرئيس،

نناقش اليوم البند المعنون "تدابير مكافحة الإرهاب الدولي" في وقت يواجه فيه عالمنا وتيرة متزايدة وغير مسبوقة من إرهاب نوع من اساليبه، وتقدم في استخدام الأدوات والوسائل لنشر أفكاره وايديولوجياته، ولتجنيد مقاتلين في صفوفه، وللحصول على التمويل، ولارتكاب جرائمه. وأن ذلك التحدي الكبير الذي نواجهه يستلزم من المجتمع الدولي تحركاً غير تقليدياً شاملاً، يتم بموجبه التعامل بجدية ودون انتقاء مع كافة الأسباب المؤدية إلى الإرهاب دون الاعتماد فقط على الوسائل العسكرية والأمنية للقضاء على الإرهاب.

وفى هذا السياق، نؤكد على ضرورة إعطاء أهمية قصوى للتصدي للأيديولوجيات المتطرفة للجماعات والتنظيمات الإرهابية، والتي تستند عليها تلك الجماعات والتنظيمات للترويج لأعمالها، وتجنيد مقاتلين جدد

في صفوفها اغلبهم من الشباب. وأشير في هذا الصدد إلى الدور الهام الذي تقوم به المؤسسات الدينية المصرية وعلى رأسها الازهر الشريف للتصدي للأفكار والايديولوجيات الإرهابية.

ونشدد ايضاً على ضرورة وقف تمويل الإرهاب، والكف عن توفير الملاذ الآمن للإرهابيين وتقديم السلاح والعون لهم، وحتمية محاسبة ومحاكمة الإرهابيين وكل من يقدم المساعدة لهم أو يسهل من أعمالهم. كما نؤكد على ضرورة عدم الربط بين الإرهاب وأي دين أو ثقافة أو شعوب. ونرحب في هذا الخصوص بالبيانات التي أدلى بها عدد من الرؤساء والقادة خلال الشق رفيع المستوى من الدورة الحالية للجمعية العامة، والتي أكدوا بموجبها على هذا الامر. ونؤكد كذلك على حتمية تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة، ونعرب في هذا الصدد عن تأييدنا لما أبداه وفد ليبيا بالأمس بشأن تنفيذ قرارى مجلس الامن رقمى ٢٢١٤ و٢١٧٨.

السيد الرئيس،

إن مصر كانت من الدول التي ساهمت وبقوة في صياغة الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونشير في هذا الخصوص إلى ضرورة التنفيذ الفعال لتلك الاستراتيجية، ودعمنا لأجهزة الأمم المتحدة المعنية بمساعدة الدول على تنفيذها، وإذ نؤكد على أهمية مساعدة الدول في بناء قدراتها لجعلها قادرة على تنفيذ الاستراتيجية وفقا لمبدأ الملكية الوطنية، فإن مصر مستعدة للمشاركة في أي جهد يبذل في هذا السياق في ضوء الخبرات ذات الصلة المتوافرة لدينا. ونرحب في هذا الخصوص بالجهد المبذول في إطار مركز الأمم المتحدة الدولي لمكافحة الإرهاب، وبالمساهمات السخية التي قدمت لميزانية هذا المركز الهام، خاصة من جانب المملكة العربية السعودية.

وفيما يتعلق بمشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب، فأننا نتطلع إلى أن تشهد الدورة الحالية تقدماً قائماً على التوافق، بهدف التوصل إلى تعريف واضح ومحدد للإرهاب، وسوف نبذل كافه ما يلزم من جهد خلال الدورة الحالية تحقيقاً لهذا الغرض. وبالنسبة لاقتراح عقد مؤتمر دولي حول مكافحة الإرهاب، فنحن نرى أن هذا الاقتراح أصبح أكثر الحاحاً في ضوء تعدد مسارات مكافحة الإرهاب، الامر الذي يتعين معه توحيد وتنظيم تلك الجهود لتفادى أي تعارض أو ازدواجية.

من ناحية أخرى، نتطلع إلى خطة عمل السكرتير العام حول مكافحة التطرف العنيف، ونرى في ذلك الخصوص ضرورة قيام السكرتير العام بإجراء مشاورات مكثفة مع الدول ومجموعات الدول المختلفة في سبيل اعداد تلك الخطة.

السيد الرئيس،

أن مصر كانت دوماً في طليعة الدول التي تواجه الإرهاب، وقد اتخذنا بالفعل في هذا الصدد خطوات عدة للتصدي لتلك الظاهرة من كافة جوانبها، سواء تشريعياً أو عملياتياً أو فكرياً أو مجتمعياً، وبإشراك كافة فئات المجتمع، وكذا من خلال تعزيز التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المختلفة، وسوف نواصل جهدنا في هذا المضمار دون ملل أو كلل حتى نقضي على هذا الإرهاب الذي يستهدف وقف مسيرتنا نحو تحقيق التنمية والتقدم.

في النهاية، أوكد لكم سيادة الرئيس مجدداً دعمنا لكم ولكافة أعضاء المكتب في تسيير أعمال اللجنة لكي نحقق ما نربو اليه جميعا من تقدم وازدهار.

وشكراً